



## تعميم مالي رقم ( 11 ) لسنة 2023م

بشأن تعليمات إعداد مشروع الحساب الختامي للجهات الاتحادية (البيانات المالية  
والبيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31

الى الوزارات والجهات الاتحادية المستقلة  
المحترمين  
تحية طيبة وبعد،

- تهديكم وزارة المالية أطيب التحيات، هذا وتنفيذاً للأحكام القانونية والمرجعيات المحاسبية التالية:
- حكم المادة رقم (66) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته التي تنص "يصدر الوزير تعميماً مالياً إلى الجهات الاتحادية يحدد فيه القواعد والضوابط والإجراءات والمعالجات المحاسبية للمعاملات والتسويات اللازمة لإعداد مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) للجهة الاتحادية والحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية الحالية وذلك خلال الأسبوع الثاني من الشهر العاشر من كل سنة مالية.
  - حكم الفقرة رقم 2 من المادة رقم (67) من ذات المرسوم والتي تنص "يحدد الوزير في التعميم المالي المشار إليه في المادة (66) من هذا المرسوم بقانون موعد إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية.
  - قرار مجلس الوزراء رقم (3/21و) لسنة 2021 بشأن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الحكومة الاتحادية واعتماد دليل المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في الجهات الاتحادية لسنة 2021.
  - الباب الأول "مبادئ محاسبية عامة وأسس اعداد البيانات المالية".
  - الباب الثامن " المعيار 8.1 – البيانات المالية المنفصلة" و"المعيار 8.2 – البيانات المالية الموحدة" من دليل معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحادية.

وعليه يتوجب على كافة الجهات الاتحادية التقيد بالتعليمات والخطوات الموضحة أدناه عند إعداد مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) واقفال حسابات السنة المالية 2023 وذلك في أو قبل التواريخ المحددة فيه على النحو المبين أدناه:

### أولاً: اقفال الأنظمة المالية:

#### 1. نظام المشتريات:

- يكون آخر موعد لإصدار طلبات الشراء وأوامر الشراء والتعاقدات العائدة للسنة المالية 2023 في 2023/12/22.
- يكون آخر موعد لمراجعة وتسوية كافة طلبات وأوامر الشراء التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن تنفيذها في نظام المشتريات بحيث يتم الغاؤها أو ترحيلها الى السنة المالية 2024 والعائدة للسنة المالية 2023 في 2023/12/27.



- لاستكمال إجراءات ترحيل أوامر الشراء والتي تعود للسنة المالية 2023 الى السنة المالية 2024 يتوجب توفر ميزانية على نفس التوليفة المحاسبية الصادر بها امر الشراء ضمن ميزانية السنة المالية 2024.
- اقفال دفتر وأنظمة المشتريات للسنة المالية 2023 بصورة نهائية في موعد أقصاه 2023/12/29.
- يبدأ العمل بنظام المشتريات للسنة المالية 2024 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية العام 2024 شريطة اقفال دفتر المشتريات للسنة المالية 2023.

### 2. نظام المخازن:

- التأكد من تسجيل كافة معاملات وطلبات المخزون سواء كان استلام، أو تحويل، أو إصدار، أو إرجاع.
- القيام بعملية جرد المخازن وفقاً للإجراءات النافذة وتسجيل القيود التعديلية اللازمة.
- اقفال دفتر وأنظمة المخازن للسنة المالية 2023 بصورة نهائية في موعد أقصاه 2024/01/08.

### 3. نظام المدفوعات:

- تلتزم كافة الجهات الاتحادية باعتماد الفواتير ومستندات الصرف العائدة للسنة المالية 2023 في موعد أقصاه 2024/01/08.
- اقفال دفتر المدفوعات للسنة المالية 2023 في موعد أقصاه 2024/01/10.
- يبدأ العمل بنظام المدفوعات للسنة المالية 2024 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2024 شريطة اقفال دفتر المدفوعات للسنة المالية 2023.

### 4. نظام الرواتب:

- يكون آخر موعد للانتهاء من إدخال كافة التعديلات على كشوفات الرواتب الشهرية لشهر ديسمبر 2023 في 2023/12/15.

### 5. نظام المناقلات:

- يكون تاريخ 2023/12/15 آخر موعد لاستلام طلبات التعديل على ميزانية الوظائف في النظام الآلي لميزانية الوظائف "ماس".
- يكون تاريخ 2023/12/29 آخر موعد لإجراء المناقلات المالية، ويستثنى من ذلك إجراءات تعزيز بند الحساب الوسيط لميزانية الوظائف وما يترتب عليه من مناقلات ماليه لتسوية أي فروقات مالية نتجت عن الصرف الفعلي على التوليفات المحاسبية المختلفة الخاصة بتعويضات الموظفين.



- يجوز للجهات الاتحادية طلب اجراء مناقلات تصحيحية بعد التاريخ اعلاه والتي لها الأثر على دقة وصحة البيانات المالية للجهة بعد التنسيق واخذ الموافقات اللازمة من قبل الادارة المعنية في وزارة المالية.

#### 6. نظام المقبوضات:

- يكون تاريخ 2023/12/29 آخر موعد لإيداع المقبوضات العائدة للسنة المالية 2023 في الحسابات المصرفية المختصة، وآخر موعد لإدخالها إلى النظام في 2024/1/3.
- اقفال دفتر المقبوضات للسنة المالية 2023 في موعد أقصاه 2024/01/08 بعد الانتهاء من كافة التسويات بناءً على المطابقات البنكية.
- يبدأ العمل بنظام المقبوضات للسنة المالية 2024 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2024، شريطة اقفال دفتر المقبوضات للسنة المالية 2023.

#### 7. نظام إدارة النقد:

- تلتزم كافة الجهات الاتحادية بتسوية حساباتها المصرفية والتأكد من مطابقتها لرصيد البنك الفعلي ورصيد الأستاذ العام في موعد أقصاه 2024/01/10.
- تلتزم كافة الوزارات بالانتهاء من تسوية ومطابقة الحساب المصرفي الصفري لدى المصرف المركزي في نفس الموعد، والتأكد من تسجيل وقيد كافة عمليات التمويل اليومية التي تتم على تلك الحسابات المصرفية والتي يتم تغذيتها من حساب وزارة المالية - حساب الخزنة الموحد لدى المصرف المركزي.

#### 8. نظام الأصول:

- التأكد من تحديث سجل الأصول بحيث:
  - أ. يحتوي السجل على كافة الأصول التي تمتلكها أو تسيطر عليها الجهة الاتحادية كما في 2023/12/31.
  - ب. قيد وترحيل كافة الإهلاكات الخاصة بالأصول الثابتة/ إطفاء الأصول غير الملموسة حتى 2023/12/31.
- إجراء الجرد اللازم للأصول والتسويات اللازمة وفق دليل السياسات والإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية الصادر من وزارة المالية.
- مطابقة سجل الأصول مع أرصدة الأصول في الاستاذ العام.
- اقفال دفتر الأصول للسنة المالية 2023 في موعد أقصاه 2024/01/15.
- يبدأ العمل بنظام الأصول للسنة المالية 2024 اعتباراً من اليوم الأول لبدء العمل بميزانية السنة المالية 2024، شريطة اقفال دفتر الأصول للسنة المالية 2023.



9. المشروعات الرأسمالية تحت التنفيذ:

- التواصل مع الأقسام المعنية المشرفة على متابعة تلك المشاريع للتأكد من حصر وقيد كافة الفواتير والمستخلصات التي تعود للسنة المالية 2023 والخاصة بالمشاريع تحت التنفيذ.
- متابعة حالة المشاريع والتأكد من رسملة المشاريع التي تم الانتهاء منها وتحويلها على بند الأصول المعني كما في 2023/12/31.

10. الأستاذ العام:

- ترحيل كافة مستندات القيد الخاصة بالسنة المالية 2023 قبل إقفال الأستاذ العام.
- إقفال الأستاذ العام للسنة المالية 2023 بصورة مبدئية في 2024/1/23 بعد التأكد من إتمام كافة المطابقات والتسويات بين الأنظمة الفرعية والأستاذ العام.
- إقفال الأستاذ العام للسنة المالية 2023 بشكل نهائي بعد صدور قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية 2023.

ثانياً: مشروعات الحسابات الختامية للجهات الاتحادية (البيانات المالية):

1. مكونات ملف الحساب الختامي (البيانات المالية):

- أ. نموذج الإقرار والتعهد بشأن التأكيد على دقة وشمولية البيانات المبدئية والتي يتم اعتمادها من قبل وكيل الوزارة أو من في حكمه (نموذج رقم 1).
  - ب. التقرير السنوي للجهة الاتحادية (نموذج رقم 2).
  - ج. نموذج تحميل البيانات المالية (نموذج رقم 3).
  - د. القوائم المالية وفق المعيار رقم 1.3 "عرض البيانات المالية" (نموذج رقم 4) والتي تشمل:
    - بيان المركز المالي.
    - بيان الأداء المالي.
    - بيان التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية.
    - بيان التدفقات النقدية.
  - الايضاحات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى وخاصة إيضاحات الأطراف ذات علاقة والالتزامات المحتملة للجهات الاتحادية).
  - بيان مقارنة بين المبالغ المقدرة (الميزانية) والمبالغ الفعلية على الأساس النقدي المعدل (نموذج رقم 5).
- هـ. نموذج بيان الوضع الضريبي (نموذج رقم 6).
- و. بطاقة مؤشرات قياس الأداء الموضحة أدناه وتحليل أسباب الانحرافات إن وجدت (على أساس النقدي المعدل):



- مؤشر دقة التخطيط المالي للإيرادات.
  - مؤشر دقة التخطيط المالي للمصروفات.
  - مؤشر دقة إعداد الميزانية.
2. على الجهات الاتحادية التي قامت بالانتفاع من أحد الإعفاءات المتاحة وفقاً للمعيار 1.1 - تبني مبدأ الاستحقاق للمرة الأولى، القيام بالإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة وفقاً للفقرة 106 (أ) - (ج) من المعيار 1.1 من دليل معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحادية.
3. تلتزم الجهات الاتحادية بإرسال مشروعات حساباتها الختامية (بياناتها المالية) وكافة مكوناتها إلى ديوان المحاسبة، ونسخة منها لوزارة المالية في موعد أقصاه 2024/01/26.
4. يقوم ديوان المحاسبة بممارسة رقابته على مشروعات الحسابات الختامية (البيانات المالية) للجهات الاتحادية ومناقشة ملاحظاته وتعديلها بالتنسيق مع الجهات الاتحادية بما في ذلك اجراء المناقلات المالية التي قد تتطلبها تلك التعديلات، وارسال الجهات الاتحادية مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) بعد التعديل الى ديوان المحاسبة ونسخة منه الى وزارة المالية خلال الفترة من 2024/01/26 الى 2024/02/23.
5. يقوم ديوان المحاسبة بإرسال تقريره برأيه المهني على مشروعات الحسابات الختامية (البيانات المالية) للجهات الاتحادية ونسخه منه الى وزارة المالية خلال الفترة من 2024/02/26 الى 2024/02/28.
6. استثناءً من البند (2) أعلاه تقوم الوزارة بإرسال مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) لمصروفات اتحادية أخرى (198) في موعد أقصاه 2024/03/08 وذلك للأسباب التالية:
- أ. ارتباط التعديلات التي تقوم بها الجهات الاتحادية بناء على ملاحظات ديوان المحاسبة على حساباتها الختامية المبدئية (البيانات المالية) واقفال دفاتها على الحسابات المقابلة لها في مصروفات اتحادية أخرى (198).
- ب. إتاحة أطول فترة ممكنة لاستلام البيانات المالية الخاصة بالاستثمارات وعكس أثرها على دفاتر مصروفات اتحادية أخرى (198).

### **ثالثاً: إعداد مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة):**

1. تعد وزارة المالية من واقع الحسابات الختامية (البيانات المالية) للجهات الاتحادية وتقارير ديوان المحاسبة بشأنها مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) وذلك في موعد أقصاه 2024/03/18 ويتكون من نسخة إلكترونية مما يلي:
- مشروع قانون اتحادي بشأن اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31.
  - بيان المركز المالي الموحد.
  - بيان الأداء المالي الموحد.
  - بيان التغييرات في صافي الأصول / حقوق الملكية الموحد.



- بيان التدفقات النقدية الموحد.
- بيان مقارنة بين المبالغ المقدرة (الميزانية) والمبالغ الفعلية على الأساس النقدي المعدل بما يشمل التنفيذ على مستوى القطاعات.
- الايضاحات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى.
- 2. تتسلم وزارة المالية تقرير ديوان المحاسبة عن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 في موعد أقصاه 2024/04/01 .
- 3. ترفع وزارة المالية مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، وردها على تقرير ديوان المحاسبة المبدئي بشأنه إلى مجلس الوزراء الموقر في موعد أقصاه 2024/04/05.

#### رابعاً: الاحكام العامة (ضوابط وإجراءات إعداد مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية):

1. تلتزم كافة الجهات الاتحادية عند إعداد وتقديم مشروع حسابها الختامي (بياناتها المالية) بما يلي:
  - تطبيق وتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها وفق الأدلة الصادرة من قبل وزارة المالية والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للوزارة:

  1. دليل معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحادية
  2. دليل السياسات والإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية
  3. الملحق التشغيلي لدليل السياسات والاجراءات المالية على أساس الاستحقاق.

  - تضمين التقرير السنوي بياناً تفصيلياً بأي شكل من أشكال الدعم المالي أو العيني والتي تتلقاها الجهات الاتحادية غير مشموله في ميزانيتها وبيان مصادرها وكيفية التصرف فيه.
  - إجراء المناقلات بما يكفل عدم اللجوء (الخاطئ) للمعالجات بقيود التسوية اليدوية في نظام الأستاذ العام.
  - مراعاة القواعد والإجراءات الواردة في الدليل الارشادي لتطبيقات ضريبة القيمة المضافة لقيود وإفقال كافة الحسابات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.
  - مراعاة الإجراءات الواردة في الملحق رقم 8.1 "التوجيهات الخاصة بتصحيح ومعالجة أخطاء سنوات سابقة" الوارد ضمن دليل السياسات والإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية، مع ضرورة الإفصاح عن طبيعة تلك المعاملات وإرفاق المستندات المؤيدة لذلك. إقفال رصيد البند 999998 في الحساب 999999 ومن ثم إقفال البند 999999 في حساب جاري الوزارة قبل ارسال مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) للجهة.
  - استيفاء قائمة محتويات الحساب الختامي (البيانات المالية). (نموذج رقم 7).



2. على الجهات الاتحادية مراعاة ضبط فترة الأستاذ العام حسب تاريخ المعاملة خلال الفترتين المحاسبتين لشهري ديسمبر 2023 ويناير 2024.
3. على الجهات الاتحادية التنسيق مع الإدارات المعنية لديها لحصر كافة السلع، الخدمات التي تم استلامها خلال السنة وتخص السنة المالية 2023 ولم يتم تقديم الفواتير المتعلقة بها، ليتم الاعتراف بها وقيدتها ضمن بنود المصاريف المستحقة.
4. على الجهات الاتحادية التأكد من تقييم وقيد كافة المصاريف المتعلقة بالسنة المالية 2023 والتي من الممكن أن يتم سدادها خلال السنوات المالية اللاحقة وأخذ المخصصات اللازمة لها (مخصص الاجازات، مخصص نهاية الخدمة، المخصصات القانونية وأية مخصصات أخرى).
5. على الجهات الاتحادية التأكد من تحميل السنة المالية 2023 بالمصاريف المتعلقة بها وفي حال وجود أي مصاريف تم سدادها متعلقة بفترات لاحقة يتوجب قيدها على بنود المصاريف المدفوعة مقدماً الخاصة بها.
6. على الجهات الاتحادية جرد وترحيل أرصدة السلف النقدية كما في 2023/12/31 الى السنة المالية 2024 مع مراعاة تسوية كافة الفواتير الخاصة بالسنة المالية 2023 وتحميلها على البنود المحاسبية المختصة.
7. على الجهات الاتحادية الالتزام عند قيد معاملاتها المالية بمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحادية ومن ضمنها:
  - الأصول والالتزامات المتعلقة بالإيجار التمويلي.
  - مخصص انخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد.
  - تطبيق متطلبات المعايير الخاصة بانخفاض قيمة الأصول المولدة وغير المولدة للنقد، من خلال تحديد أية مؤشرات انخفاض قيمة الأصول الملموسة في الجهة، حيث على الإدارة المالية دراسة أية مؤثرات داخلية أو خارجية، وتقدير ضرورة القيام باختبار انخفاض القيمة كما في 2023/12/31.
  - الالتزامات المحتملة
  - حصر الالتزامات المحتملة والمتطلبات المستقبلية على الجهة، والحرص على تقديم إيضاحات حول هذه المعاملات وتأثيرها المحتمل على البيانات المالية للجهة.
8. على الجهات الاتحادية التأكد من مطابقة كافة الحسابات المتعلقة بأطراف ذات العلاقة مع الجهة المعنية قبل اصدار مشروع الحساب الختامي (البيانات المالية) الخاص بالجهة.



9. على الجهات الاتحادية التأكد من قيد كافة الإيرادات التي تم تحصيلها خلال السنة المالية 2023 والتي تخص خدمات سيتم تقديمها خلال سنوات مالية لاحقة واطهارها كالتزامات ضمن البنود الخاصة بالإيرادات الموجلة، مع الاخذ بعين الاعتبار تحصيل ضريبة القيمة المضافة "المخرجات" وقيدتها على البند المحاسبي الخاص بها و كذلك اصدار الفواتير الضريبية المتعلقة بها إلى العملاء في حال كانت هذه الإيرادات تخضع لضريبة القيمة المضافة بالنسبة القياسية 5%

10. على الجهات الاتحادية متابعة الموقع الإلكتروني الخارجي لوزارة المالية بشأن النماذج ذات الصلة بالتعميم المالي.

11. على كافة الجهات الاتحادية توريد أي فائض ناتج عن تنفيذ الميزانية السنوية المعتمدة لها في قانون ربط الميزانية العامة وتعديلاته الى حساب الخزانة الموحد خلال 30 يوم من ارسال ديوان المحاسبة تقريره برأيه المهني على مشروعات الحسابات الختامية (البيانات المالية) للجهات الاتحادية.

12. تقوم الجهات الاتحادية المستقلة التي لم يشملها القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2023 في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2023 بالتنسيق المباشر مع ديوان المحاسبة بهذا الشأن.

13. لن تقوم وزارة المالية بتضمين اية تعديلات قامت بها الجهات الاتحادية على حسابها الختامي (البيانات المالية) ولم يتطلع عليها ديوان المحاسبة ضمن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي الموحد (البيانات المالية الموحد).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم  
نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير المالية

صدر بتاريخ: 28/ صفر/ 1445هـ

الموافق: 2023/09/13م